

شايب يمينت

أثر القضايا العالمية على السياسات العامة للدول، أهداف التنمية المستدامة نموذجاً

الملخص:

بعد أن كانت الدولة أكثر فاعلية في تنفيذ مشاريع التنمية والتطور أصبح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يطالبان بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد -من خلال فرضهما لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي- وحجتها في ذلك أن تزايد دور الدولة في المجتمعات المتقدمة بالنسبة لتقديم خدمات الرفاهية قد أدى إلى تزايد تكاليف هذه الخدمات أما في الدول النامية فإن سوء إدارة المشاريع العامة قد أدى إلى تحميل خزنة الدولة خسائر كبيرة وبالتالي فشل محاولات النمو والتنمية وهو ما اضطرها إلى قبول برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في كيفية تطبيق سياساتها التنموية. فبعد أن كانت الدول النامية تطالب بنظام اقتصادي عالمي جديد فقد أصبحت مؤسسات العولمة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسعى إلى إرساء هذا النظام وقواعده.

الكلمات المفتاحية: قضايا عالمية - سياسة عامة - أهداف التنمية المستدامة

Chaib Yamina

The impact of global issues on public policies for countries, the sustainable development goals as a model

Abstract

After being more effective in implementing development and development projects, the IMF and the World Bank have become demanding that the state not interfere in the economy through their imposition of stabilization and structural adjustment programmes, arguing that the increasing role of the State in developed societies in the provision of welfare services has led to increased costs of these services, but in developing countries, the mismanagement of public enterprises has resulted in significant losses to the State Treasury and consequently the failure of growth and development attempts, which forced it to accept world bank programmes. and the IMF in how to implement its development policies. After the developing countries demanded a new global economic order, it became the institutions of globalization in favor of the United States of America that sought to establish this system and its rules.

Keywords: Global Issues - Public Policy - Sustainable Development Goals.

أثر القضايا العالمية على السياسات العامة للدول: أهداف التنمية المستدامة نموذجاً

The impact of global issues on public policies for countries :
the sustainable development goals as a model

شايب يمينة(*)

أستاذة محاضرة ب-جامعة الجزائر3-

مقدمة:

يشهد العالم الكثير من الفعاليات التي تدرس وتناقش وتتفق على خطورة ما تواجهه البشرية من مشكلات بيئية ، إلا أن الاختلاف يظهر في أسباب هذه المشكلات حيث لم يتم الإتفاق على أنها نتيجة السياسة الصناعية التي لا تزال تستنزف الطبيعة بحجة السعي في تحقيق التنمية والتي من نتائجها توسُّع الفجوة بين الشمال والجنوب وغياب العدالة الاجتماعية على المستوى العالمي والتدهور البيئي الذي يبنى بكارثة عالمية. لقد أدت التطورات الاقتصادية المتسارعة إلى إعادة ترتيب الأولويات والإيديولوجيات الاقتصادية للدول وإلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في قيام نظام إقتصادي عالمي جديد جعل من القرارات التي تتخذ على المستوى الدولي تؤثر تأثيراً متزايداً على الشعوب داخل الدول كما تعاضم دور هذه المنظمات في رسم وتحديد أولويات السياسة العامة في الكثير من الدول.

كما تضافرت جهود الدول في مختلف ميادين الحياة البشرية كالاقتصاد، السياسة، الثقافة، التعليم، الصحة، السكان، الزراعة، التجارة، الطفولة وغيرها لدرجة أنه يصعب في المجتمع الدولي إيجاد مرفق لا تشمله منظمة دولية. تقوم هذه المؤسسات بمعالجة قضايا كانت تعالج على مستوى الحكومة الوطنية حيث أن القرارات التي تتخذ على المستوى الدولي تؤثر تأثيراً متزايداً على الشعوب داخل دولها. لأجل ذلك تعتبر الأمم المتحدة

(*) البريد الإلكتروني: «chaib.yamina@univ-alger3.dz»

- المنظمة الدولية ذات البعد العالمي – محفلا دوليا لمناقشة كل القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية، والقضايا التي لا يمكن لبلد ما حلها بمفرده.
أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية السياسات العامة ومن طبيعة الأدوار الجديدة للدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتطلب العمل بتقديم الأهم على المهم في حل المشاكل والقضايا العالمية .
أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر القضايا العالمية على رسم السياسات العامة للدول التي أصبحت تعكس ما اصطلح عليه "السياسة العامة العالمية"، مع الأخذ بأهداف التنمية المستدامة نموذجا على ذلك.
طرح الإشكالية:

بناءا عليه؛ تبلورت لدينا إشكالية هذه الدراسة والتي نصوغها على النحو التالي:
كيف تؤثر أهداف التنمية المستدامة-باعتبارها من أهم القضايا العالمية- في رسم السياسات العامة للدول؟
التقسيم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا التقسيم التالي:

المحور الأول : تطور القضايا العالمية ذات البعد الاقتصادي
المحور الثاني: من سياسات النمو والتنمية إلى سياسات التنمية المستدامة
المحور الثالث: علاقة أهداف التنمية المستدامة بالسياسات العامة للدول
فصلنا في مضمون هذه المحاور كما يلي:

المحور الأول: تطور القضايا العالمية

تواجه الأمم المتحدة تحديات جديدة مثل تغير المناخ والقضاء على الفقر والأمن الغذائي والصحة واللاجئين والأمن المائي وغيرها، فضلاً عن أهدافها الأولى المتصلة بحماية السلام، وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء إطار للعدالة الدولية وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتي تعتبر من أولى القضايا التي اجتمعت لأجلها الدول.

أولاً: تنظيم العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي

بدأ التنظيم الدولي - بمعناه الشامل - بعد الحرب العالمية الأولى مع إنشاء عصبة الأمم (1919) لتكون بمثابة أول منظمة دولية منفتحة على دراسة المشاكل العالمية. واكتسبت عصبة الأمم صفة العالمية من خلال العضوية المفتوحة - مع الإشارة إلى أن الدول المؤسّسة هي تلك المنتصرة في الحرب الأولى ومن تحالفت معها من دول أخرى- وقد وصل عدد الدول المنضوية إلى 58 دولة سنة 1937 ثم تراجع إلى عشرة (10) دول فقط سنة 1943 بفعل وطأة الحرب العالمية الثانية. حيث لم تتمكن هذه المنظمة الدولية من تحقيق أهدافها في تطبيق مبدأ الأمن الاجتماعي لحماية السلم والأمن الدوليين وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ونزع السلاح من خلال مطالبة الدول الأعضاء بتخفيض التسلّح.

بعد أن طغت الدول الأوروبية على أعمالها وترددت في اتخاذ مواقف حازمة تجاه عدد من القضايا الدولية الساخنة سقطت عصبة الأمم مع اتساع دائرة الحرب العالمية الثانية لتفتح الطريق أمام منظمة دولية جديدة هي الأمم "المتحدة".

اعتبرت الأمم المتحدة بمثابة المنظمة الأم لكافة المنظمات الدولية من حيث سمو ميثاقها الأممي في القانون الدولي العام ومن حيث عضويتها المفتوحة لكافة الدول المستقلة ومن حيث اضطلاعها بثلاثة (3) أهداف كبرى تهتم الأسرة الدولية مجتمعة وهي:

الهدف الأول: حفظ السلم والأمن الدوليين.

الهدف الثاني: تحقيق التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة.

الهدف الثالث: الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب بلا تمييز.

لقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن في التنظيمات الإقليمية الحديث عن المنظمات الإقليمية ودورها في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها شرط ألاّ يتعارض في أهدافها وأنشطتها مع المنظمة الدولية الأم. أما الفصل التاسع في التعاون الدولي

الاقتصادي والاجتماعي فقد نصت المادة 55 على مايلي:1 "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسّسة على إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها؛ تعمل الأمم المتحدة على:

- ✓ تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.
- ✓ أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا."

أما المادة 57 من الفصل التاسع المتعلق بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي؛ فقد تحدثت في الفقرة الأولى عن الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون يوصل بينها وبين الأمم المتحدة².

ثانياً: تشكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

- شكلت الأوضاع الاقتصادية مع نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة البداية للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر. ونشير إلى أهم ثلاث قضايا التي كان لها تأثير كبير على التطورات اللاحقة للنظام الاقتصادي العالمي. كما كان لها تأثير عميق في اتجاهات السياسات الاقتصادية اللاحقة والمؤسسات الدولية المنشأة، وهذه القضايا هي:
- إعادة تعمير أوروبا بعدما خلفته الحرب من تدمير وما ترتب عليها من بزوغ مفهوم النمو الاقتصادي واستخدامه معيار التقدم.
 - المواجهة بين النظم الاقتصادية؛ نظام رأسمالي يقوم على أساس اقتصاد السوق في الغرب، ونظام اشتراكي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي في الشرق.

¹ موقع الأمم المتحدة، تاريخ الإطلاع 16 أبريل 2017 [https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-](https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-ix/index.html)

[ix/index.html](https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-ix/index.html)

² نفس المرجع

- ظهور قضية التنمية الاقتصادية للعالم الثالث كواحدة من المشاكل الرئيسية في عالم ما بعد الحرب، حيث انقسم العالم إلى شمال متقدم وجنوب متخلف.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن من بين بعض أوجه الاختلاف بين النظام المؤسسي الدولي السياسي (النظام الدولي) من جهة والنظام المؤسسي الدولي الاقتصادي من جهة أخرى؛ هي أن النظام الدولي السياسي قد بدأ واستمر على أساس عالمي؛ حيث انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة جميع الدول المستقلة بينما النظام الدولي الاقتصادي ممثلا بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فقد تأثر بالانقسام الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي حيث انصرفت عنه دول الكتلة الشرقية التي رفضت الانضمام إليه إلى حين نهاية الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفياتي، وانضمت بذلك هذه الدول إلى عضوية هذه المؤسسات¹.

لقد أنشئ النظام الدولي السياسي على أساس مبدأ المساواة -نظريا- حيث أن لكل دولة صوت، أما النظام الدولي الاقتصادي فقد كان منذ إنشائه وفقا للمبدأ الرأسمالي الذي يحدد أصوات الدول الأغنياء على أساس حصصها أو مساهمتها في المنظمة. وقد ترتب على ذلك أن توافرت للدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة كبيرة على النظام الاقتصادي الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية*.

كما نفرق، من جهة أخرى، بين النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنظام الاقتصادي العالمي الجديد على النحو التالي:

1. النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

قبل بداية ستينات القرن العشرين ركزت مطالب الدول النامية بشكل كبير على العلاقات السياسية بعد استرجاعها لاستقلالها السياسي. ومع بداية الستينات بدأت الدول

¹ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر- من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، العدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 59.

* لقد كان تأثير الحرب الباردة في النظامين الدوليين السياسي والاقتصادي مختلفا؛ فحيث استمرت دول الكتلة الشرقية في عضويتها في الأمم المتحدة واستخدمت هذا المنبر للتعبير عن مواقفها الدولية والسياسية وشجعها على ذلك اتساع العضوية في الأمم المتحدة بعد حصول الكثير من المستعمرات على استقلالها في ستينات القرن العشرين فإن هذه الدول نفسها عمدت إلى مقاطعة النظام الدولي الاقتصادي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وعمدت إلى إنشاء منظماتها الاقتصادية الخاصة.

النامية بتقدير أهمية الإجراءات والعلاقات الاقتصادية وهو ما أحدث تغييرا كبيرا في اهتمامات " الأمم المتحدة" من شؤون السلم إلى شؤون الاقتصاد العالمي¹؛ فكان اعتبار الستينات أول " عقد للتنمية" تم فيه تبني برامج لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتزامنا مع قرار الأمم المتحدة انعقد "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) الذي كان يهدف مناقشة العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية. ومع ضآلة النجاح في كسب تنازلات من الدول المتقدمة اعتبرت هيئة الأمم عدم نجاح عقد التنمية الاول، وبوضعها لأهداف أكثر طموحا أصبحت سنوات السبعينات "عقد التنمية الثاني". ومع بداية تلك السنوات قوي موقف الدول النامية بشكل كبير نتيجة جملة من التطورات الاقتصادية كان أهمها ارتفاع أسعار عدد من السلع الدولي خاصة البترول حيث رفعت منظمة "الأوبك" خلال عامي 1973-1974 سعر البرميل إلى حوالي أربعة اضعاف (من 3\$ إلى 11,56\$)، وهو ما شكل للدول النامية قوة اقتصادية يمكن استخدامها لتعزيز مكانتها الاقتصادية.

وقد استمر الحوار بين الشمال والجنوب على المنابر الاقتصادية المتخصصة في الأمم المتحدة ليتوج بإعلان الجمعية العامة في دورتها السادسة الاستثنائية عام 1974 عن "برنامج العمل لنظام اقتصادي دولي جديد " يعكس المعاملات التي تتم بين الوحدات السياسية التي تتمتع كل منها بالسيادة الوطنية. ومهما ازدادت هذه الوحدات اندماجا بقيت البيئة الوطنية منفصلة نسبيا عن البيئة الدولية ويبقى مركز القرار في مؤسسات تطبعها الصيغة الوطنية. وعليه يتبع النظام الاقتصادي الدولي حركة تصاعدية ينطلق فيها من الوطنية اتجاه المستوى الدولي.

2. النظام الاقتصادي العالمي :

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين تزايدا في حدة تشابك الاقتصادات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة وبالشركات الكبرى العابرة للقارات وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه. وجاء إعلان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمثابة الإعلان عن بداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتميز برفض الحواجز أمام التبادل

¹ أحمد محيو، إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، تاريخ الإطلاع 15 أكتوبر 2017
https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga_3201/ga_3201_a.pdf

التجاري العالمي لتزيد هذه المنظمة من حدة العلاقة اللامتكافئة بين الشمال والجنوب الذي ما تزال بلدانه تعاني من الفقر والبطالة والمديونية وعدم الاستقرار السياسي. وهي كذلك بمثابة تكريس لهيمنة والتبعية للنظام الرأسمالي وجهازا إضافيا لإملاء السياسات والتحكم في العالم في سياق العولمة، التي نجد من يعتقد بأنها من أكبر المؤامرات التي تحاك ضد الدول النامية لاستغلال مواردها لصالح الدول المتقدمة انطلاقا من أن هذا النظام العالمي الجديد ما هو إلا نظام للأقوياء فقط.

يشكل النظام الاقتصادي العالمي نظاما جديدا من العلاقات الاقتصادية التي لا تعترف بالحدود الإقليمية للدول؛ مُتبعًا بذلك حركة تنازلية يصبح فيها الاقتصاد العالمي مخترقا للاقتصادات الوطنية وللفاعلين الوطنيين ويفرض عليهم طابعه الخاص بدمجهم في ديناميكيته الخاصة بحيث يصبح الاقتصاد العالمي مركزا للقرار،

إن الدول التي كانت تشكّل الفاعل الأساسي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم تصبح كذلك في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ نظرا لبروز فواعل اقتصادية أخرى كالشركات متعددة الجنسية والمنظمات العالمية وغيرها. ويلزم مصطلح "الجديد" بالنظام الاقتصادي العالمي للإشارة إلى أن النظام الاقتصادي الحالي -لما يتميز به من ديناميكية وحركية- لا يزال طور التكوين والتشكّل بالمقارنة مع النظام الذي سبقه وفي إطار ما سيكون عليه في المستقبل¹.

و تُشكّل "المصلحة" أهم العناصر المؤثرة في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وكذا في تحديد الإطار العام للقواعد الحاكمة لهذه العلاقات ليصبح فيما بعد "مبدأ توازن المصالح" أحد أهم ملامح النظام الاقتصادي المستجد والذي يطلق عليه اصطلاحا "النظام الاقتصادي العالمي. وذلك بدلا من توازن القوى الذي كان يركز عليه بالأساس النظام الاقتصادي الدولي .

ثالثا: مؤسسات توجيه وتنظيم الشأن الاقتصادي العالمي (FMI – BM – OMC)

يعتبر مؤتمر بروتون وودز (1944) أول مؤتمر يضع الأسس المؤسسية للنظام الاقتصادي العالمي بإنشائه لمؤسستين هما صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) ، توافرت من خلالهما للدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة كبيرة على النظام الاقتصادي العالمي منذ بدايات

¹ خفاش نبيلة، دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 60.

تشكيل المؤسسات التي أوكلت لنفسها مهام توجيه وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أن هذه الاتفاقية جاءت أيضا لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية الجديدة متمثلة في الولايات المتحدة وطموحاتها في حرية التجارة وازدهار الاستثمار الدولي.

لقد كان التعاون بين المؤسستين الدوليتين في السنوات الأولى من تاريخ إنشاءها مسألة لها أولوية متدنية بسبب الاختلافات الواضحة في لب النشاط والاهتمام، إلا أن التغيرات الحاصلة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تطلبت ضرورة تظافر جهود المنظمين وهو ما يعني تحرك كل منظمة باتجاه مجال المنظمة الأخرى لتتلاشى بذلك الخطوط القديمة الفاصلة بين مجالي نشاط كل من المنظمين. وفي ظل المبادئ التي تحكم تقسيم العمل بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يزال هناك بعض التخوف من أن تتعدى إحداهما على نطاق عمل الأخرى. وبالرغم من الجهود المبذولة لتفادي ازدواجية العمل إلا أن الواقع أظهر التداخل والازدواج الواقع داخل المنظمين¹.

كذلك فقد تجمعت الدول الصناعية المتقدمة وبشكل أساسي في ترتيبات خاصة عرفت باسم "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" (الجات GATT) منذ 1947، بينما لجأت الدول النامية إلى تشكيل ترتيب مقابل هو "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (الأونكتاد UNCTAD) 1964 والذي يعتبر المؤتمر الثاني في رحاب الأمم المتحدة ترجم الرغبة في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يهدف إلى تحقيق العدالة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف على نحو يؤمن مزيدا من التدفقات في الصرف الأجنبي اللازم لتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية لدول الجنوب². و من منطلق حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي ورغبتها في احتواء النزاعات الاقتصادية فيما بينها وبخاصة مجال "الصراع على الأسواق" جاءت الدعوة إلى إعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم ووضع قوانين لحركة التجارة من منظور النظام العالمي الجديد الذي أخذ في التشكل منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين. تجسدت هذه الدعوة في إعلان قيام منظمة التجارة العالمية (OMC). ولقد ساهمت منظمة التجارة العالمية منذ

¹ شايب يمينة، دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في التحليل

الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016، ص16.

² شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2004، ص

تأسيسها في تحرير التجارة العالمية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري العالمي وتسهيل التعرف على على السياسات الاقتصادية ورصدها من خلال التزام الدول الأعضاء بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

من خلال دور المنظمة العالمية للتجارة وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إقامة نظام تجاري عالمي فإنهما يتفقان على أن كلاهما يتصدى لقضية واحدة هي "كيفية تحرير العلاقات التجارية بين الدول"، وهو ما يعني أن هناك تشابه في قضايا التجارة الدولية التي تطرحها كلتا المنظمين. وتختلفان في الطريقة التي يمكن التوفيق من خلالها بين مصالح كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول الآخذة في النمو حيث تحاول المؤسسات الاقتصادية العالمية -والتي تعمل بتناسق فيما بينها- من خلال سياساتها على مساعدة الدول النامية في ترشيد الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والبنية الأساسية والإنفاق العسكري وغيرها قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم السياسي لها¹.

المحور الثاني: من سياسات النمو والتنمية إلى سياسات التنمية المستدامة

احتلت قضية التنمية الاقتصادية ومحاربة التخلف مكانا بارزا على المستوى العالمي* منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وشكلت دراسة مشاكلها وعقباتها أهم مواضيع الفكر الاقتصادي. ومع حصول معظم المستعمرات على استقلالها السياسي والسيادة الكاملة بدأت العمل على إحداث التنمية الاقتصادية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. والاهتمام بالتنمية لم يقتصر على مجهودات الدول النامية وحدها بل تعدى ذلك إلى المستوى الدولي ليتشكل لدى الدول المتقدمة التزام بأهمية مساعدة الدول النامية.

أولا: قراءة نقدية في نتائج السياسات التنموية

قد يحدث نمو اقتصادي دون تحقيق التنمية ولكن من الصعب الحديث عن نجاح عملية التنمية دون حد أدنى من النمو الاقتصادي باعتباره شرطا لكنه غير كاف لتحقيق التنمية، فقد أدى تطبيق بعض سياسات السعي إلى النمو الاقتصادي إلى حدوث ما اصطلح عليه بـ"التنمية المشوهة"²:

¹ خفاش نبيلة ، مرجع سبق ذكره، ص 73.

* يمكن الاطلاع على القضايا العالمية عبر موقع الأمم المتحدة من خلال الرابط التالي :

<https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/global-issues-overview/index.html>

² شايب يمينية، دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

✓ نمو اقتصادي دون توفير فرص العمل: بالرغم من تحقيق مستويات مرتفعة للدخل الوطني إلا أنها كانت مصحوبة عادة بارتفاع معدل البطالة.

✓ نمو اقتصادي بلا عدالة اجتماعية: في ظل هذا النوع من النمو والذي ازداد حدة في ظل العولمة التي من نتائجها -حتى لا نقول من خصائصها- انقسام العالم إلى عالم غني وعالم فقير وكذلك المجتمع الواحد إلى طبقة غنية وطبقة فقيرة يزداد فيه الأثرياء ثراء والفقراء فقرا.

✓ نمو اقتصادي آني: ضمن هذا النمو تُستهلك الثروات الطبيعية وتُعدم الأراضي الزراعية لتتحول إلى مناطق سكنية وصناعية؛ الهدف الأول فيها هو تحقيق الربح المادي السريع والفوري.

إن الواقع الذي شكلت معالمه النتائج السلبية لسياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر سبعينيات القرن العشرين - والتي لا نتذكر لما حققته من تقدم في عديد المجالات - جعلتنا نسجل بعض المآخذ على ما سبق من استراتيجيات النمو قبل أن تبرز اهتمامات وتطلعات جديدة نلخصها في ما يلي:

✓ الاعتقاد بلا محدودية الموارد الطبيعية

✓ الاعتقاد بأن الموارد الطبيعية هي بضائع حرة بدون تكاليف استغلال واستهلاك

✓ الاعتقاد باستمرارية النمو الاقتصادي إلى مستويات أعلى

✓ الاعتقاد بأنه كلما حققت الشركات معدلات أرباح في ارتفاع مستمر وحققت الدولة نموًا اقتصاديًا متزايدًا وإيجابيًا؛ وصفت الأوضاع بالجيدة والتحسين المستمر.

بيد أن هذا الوصف لم يكن يعكس الواقع بدليل ما يشهده عالمنا من مشكلات بيئية تفاقمت بفعل هذه القناعات. ضف إلى ذلك فالكثير من الدول التي حققت معدلات نمو متصاعدة قد سجلت بالموازاة اتساعا في الفوارق الاجتماعية (تزايد أعداد الفقراء، البطالة...)

إن التنمية مع كل ما تحمله من معانٍ إيجابية قد سجلت جوانب سلبية خلال مراحل العمل على إحداثها نصوغها كما يلي:

✓ بالنسبة للجوانب الإيجابية للتنمية: هي عملية تتضمن التقدم المادي الكبير والتحسين في مستويات المعيشة وتعمل على إحداث التقدم التقني الذي حرر الإنسان

من أعمال يدوية عضلية بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل وما يصاحبه من إتاحة الفرص أمام الجميع بما يتوافق مع إمكانيات وقدرات كل فرد كذلك تزايد الترابط بين مختلف أنحاء المعمورة بفضل ثورة المعلومات والاتصالات.

✓ بالنسبة للجوانب السلبية للتنمية: فلقد أدى التقدم السريع وما صاحبه من تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات إلى عدم الاستقرار عند مستوى معين، ضف إلى ذلك سرعة تقادم ما يحصل عليه في مجال التقنية. كذلك تزايد درجة التبعية بالنسبة لبعض المجتمعات وتزايد حجم الفجوة التقنية وما يتعلق بحاجتها للاقتراض والإعانة للحصول على التقنية من الخارج.

ولعل من أبشع المظاهر السلبية لعمليات التنمية هي المشاكل والآفات الاجتماعية بما فيها من اضمحلال الروابط الأسرية والتكافل الاجتماعي. يضاف إلى ذلك ما صاحب التنمية من تلوث بيئي يحد من إمكانية استمرار التنمية وفق النماذج المعمول بها.

ثانياً: الانتقال من أهداف الألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

لقد أصبح الحديث عن التنية يتطلب تضمين النتائج الإيجابية الواجب تحقيقها على مستوى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل مجتمع باعتبار أن التنمية المنشودة أصبحت تنمية متكاملة اجتماعيا واقتصاديا هدفها إيجاد فرص للجميع قصد تحسين نوعية الحياة بشرط أن تكون قابلة للاستمرار للاستدامة. لأجل ذلك أقرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشر (11) (عام 2003) برنامجا للعمل يمتد من سنة 2004 إلى سنة 2017 الغرض منه استعراض ورسم السياسات المتعلقة بقضية التنمية المستدامة ملخصة كما يلي¹:

✓ من سنة 2004 إلى 2005: المياه، المرافق الصحية والمستوطنات البشرية.
✓ من سنة 2006 إلى 2007: الطاقة من أجل التنمية المستدامة، التنمية الصناعية، تلوث الهواء،

الغلاف الجوي، تغير المناخ.

✓ من سنة 2008 إلى 2009: الزراعة، التنمية الريفية، الأراضي، التصحر، إفريقيا.

✓ من سنة 2010 إلى 2011: النقل، المواد الكيميائية، إدارة النفايات، التعدين.

¹ نتالي راميريز، - جومينا، أهداف عالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2015، المجلد 52،

- ✓ من سنة 2012 إلى 2013: الغابات، التنوع البيولوجي، التكنولوجيا الحيوية، السياحة، الجبال.
- ✓ من سنة 2014 إلى 2015: البحار والمحيطات، المواد البحرية، الدول الجزرية الصغيرة والنامية، إدارة التلوث.
- ✓ من سنة 2016 إلى 2017: تقييم شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21.

إنه من المهم جدًا وجود ربط بين القضايا والأعمال المحلية وبين القضايا العالمية عبر التزامها ببرنامج أجندة 21 حيث تقوم هيئات الحكم المحلي بدمج العملية التخطيطية لتطبيق الأجندة ضمن تخطيطها الاستراتيجي الشامل. وينظر إلى مجموع استجابات هيئات الحكم المحلي بوصفها أكثر الطرق فعالية لتحويل استراتيجيات الأجندة إلى حقائق انطلاقاً من أن التشاور مع المجتمع المحلي ومشاركته أحد المبادئ الجوهرية في برامج الأجندة خصوصاً في سعيها إلى إحداث تغييرات في مواقف الناس ونشاطاتهم على المستوى المحلي (أي على مستوى الأسرة ومكان العمل).

ومن أجل التطبيق الحسن لأجندة 21 وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الاقتصادية في كافة المجالات تم تشكيل لجنة التنمية المستدامة-و التي تتكون من وزارات البيئة للدول الأعضاء- التي ركزت في البحث على:

- ✓ معايير ديمومة التنمية.

- ✓ مصادر التمويل وآلياته (التربية، العلوم وتحويل التكنولوجيا الملائمة للبيئة).

- ✓ الهياكل المقررة ودور الأطراف الفاعلة في ميدان البيئة.

- ✓ إرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو التي أنشأت في كل منها لجنة وطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات.

بالرغم من تسجيل تقدم حول مدى تحقيق الأهداف التنموية للألفية شكلت تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 واقعا عالميا إضافيا تطلب إعادة مراجعة الأهداف والكيفيات التي يمكن أن تعمل على تحقيقها . . لأجل ذلك اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 "الأهداف العالمية للتنمية المستدامة"، باعتبارها دعوة عالمية

للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع الجميع بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

تتطلب التنمية المستدامة النظر بجدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حتى يمكن وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ميزتها التكامل والشمولية تطبيقاً لما خلّصت إليه اللقاءات العالمية التي أكدت الارتباط الوثيق بين تلك الأوضاع والظروف وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية دون دمج هذه المكونات.

وتعتبر أهداف التنمية المستدامة (2016-2030) السبعة عشر (17) متكاملة؛ أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى ، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وكذلك من خلال التعهد بعدم ترك أي شخص في الخلف فقد التزمت البلدان بتسريع التقدم لأولئك الذين تأخروا في تحقيق التنمية، على اعتبار أن الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية من كل المجتمع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة¹.

يمكن أن نلخص أهداف التنمية المستدامة في²:

الجدول رقم (1): ملخص أهداف التنمية المستدامة 2030

الهدف	البيان
1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة

¹ موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، تاريخ الإطلاع 15 أكتوبر 2017،

<https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html>

² قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون (70)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

تاريخ الإطلاع 15 أكتوبر 2017، ص18، - https://unctad.org/system/files/official_document/ares70d1_ar.pdf

	مستدامة.
7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
9	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره
14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف التنوع البيولوجي.
16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وحاضنة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المصدر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون (70)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تاريخ الإطلاع 15 أكتوبر 2017، ص 18، https://unctad.org/system/files/official-document/ares70d1_ar.pdf
هذه الأهداف تحتاج لتحقيقها إلى تفعيل الدعم الدولي وإلى ضرورة الالتزام بالتعاون العالمي لصناعة مستقبل عالمي أكثر استدامة.

ثالثا: سياسات التنمية المستدامة

لقد أصبح الحديث عن التنمية يتطلب تضمين النتائج الإيجابية الواجب تحقيقها على مستوى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل مجتمع، باعتبار أن التنمية المنشودة أصبحت تنمية متكاملة اجتماعيا واقتصاديا، هدفها إيجاد فرص للجميع قصد تحسين نوعية الحياة بشرط أن تكون قابلة للاستمرار دون الإضرار بالإنسان والطبيعة كما تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال اللاحقة في عملية التخطيط أين لا ينبغي أن تترك الأجيال الحاضرة للأجيال اللاحقة تناقصا في الموارد والفرص ولا أن تترك لها وضعا بيئيا كارثيا.

لقد أثبتت السياسات الاقتصادية الليبرالية عجزها عن توفير بيئة اقتصادية ملائمة في الدول الفقيرة التي تحاول جاهدة بناء اقتصاد يحقق الحد المطلوب من احتياجات السكان خاصة في المناطق الريفية وحماية العمالة المحلية وأنماط الانتاج التقليدية وهذا مشروط بحق هذه الدول في وضع سياساتها الاقتصادية التي تتناسب مع مجتمعاتها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن استراتيجيات تشاركية خاصة مع المجتمع المدني.

لقد أعلنت المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة - في حدود اطلاعنا - على الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية المستدامة ودافعت عنها وروجت لها في العديد من المحافل الدولية. ولعل من أبرز خصائص هذه السياسات الاقتصادية المستدامة هو الوصول إلى نمط إنتاج واستهلاك مستدام ومجتمعات ذات قابلية للاستدامة خلال تحقيق متطلبات الإنسان وفي نفس الوقت حماية الموارد الطبيعية والأمن الاجتماعي.

ولا شك أن إقامة اقتصاد قوي وصحي يعتبر عنصرا رئيسيا للاستدامة ولكن على هذا الاقتصاد أن يحقق الحاجات الرئيسية للمواطنين دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة بالإضافة إلى أهمية التوزيع العادل للموارد والثروات (التوجه نحو الاقتصاد الأخضر).

تتضمن السياسات الاقتصادية جميع الإجراءات المتعلقة بمختلف مجالات النشاط الاقتصادي كونها تشمل السياسات التجارية، السياسات المالية، سياسات التوظيف، سياسات الاستثمار، سياسات تخ صيص الموارد، سياسات الإنفاق العام سياسات الدعم والتمويل وسياسات توزيع الدخل الوطني وغيرها. والجدير بالذكر أن

هاجس إعداد هذه السياسات وبخاصة في العالم النامي يتمثل في أولوية الاستقرار السياسي والاجتماعي على حساب عملية التنمية الاقتصادية.

إن الإخفاق التنموي الذي منيت به مختلف تجارب التنمية الاقتصادية في مختلف الدول النامية قد نرجعه إلى السياسات الاقتصادية التي اهتمت بالاستهلاك على حساب الإدخار وتوسيع نطاق التوظيف والاستخدام على حساب الإنتاجية والربحية والكفاءة والمردودية والإفراط في الاستيراد دون الحرص على تنوع الصادرات وتقديم الدعم للمنتجات المحلية للرفع من قدرتها التنافسية دون إغفال البعد البيئي.

وضمن نفس السياق يمكن أن نلخص أهم العمليات التي من خلالها يمكن تحقيق التنمية المستدامة في¹:

1. تطوير أدوات الاقتصاد البيئي والاعتماد عليها في إدارة الاقتصاد الوطني والعالمي كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار والتكاليف البيئية والاجتماعية
2. تطوير أدوات الإدارة البيئية السليمة حيث أن نظم الإدارة المتكاملة هي الخطوة الأولى على سلم التنمية المستدامة وهي وسيلة عملية وفعالة لإدخال البعد البيئي ليس فقط في الخطط والسياسات ولكن أيضا في السلوك الإداري والثقافة الإدارية للمنظمات العامة والخاصة على حد سواء

وفي مجال تحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة يمكن تلخيص المهام المنوطة بالدولة على النحو التالي:

1. المحافظة على القانون والنظام العام
2. توفير بيئة عامة للسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار
3. الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية
4. حماية الطبقات الأكثر حاجة في المجتمع
5. حماية البيئة

¹ شايب يمينه، دور الاستثمار في الراس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 69

المحور الثالث: علاقة أهداف التنمية المستدامة بالسياسات العامة للدول

تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد القومي وتوجيه الموارد الاقتصادية لسد حاجات المواطنين، ولأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها كالتعليم والصحة والمواصلات والبنية التحتية وتوفير فرص العمل وتنظيم التجارة وإقامة الصناعات وتأمين المشروعات وغير ذلك مما يستدعي نهوض الدولة بمؤسساتها الحكومية لغرض القيام بذلك في إطار السياسة العامة.

أولاً: صناعة السياسة العامة في الدول

يرتبط مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة وهي جوهر العمل الحكومي الذي يبرز توجهات الدولة وأساليبها في إحداث التغيير أو في منعه، وتهدف السياسات العامة عموماً إلى¹:

1. بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي، بما يؤمن لها الاستقلالية وحرية التصرف في منهجها السياسي، وسياستها الخارجية والداخلية دون اعتراف بأية إرادة أخرى بأن تعلق إرادتها، وبالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا داخل الإقليم الذي تهيمن عليه.
2. وضع الأطر الفكرية وتحديد الأساليب العملية لتحقيق التنمية المستدامة، علماً بأن التنمية المستدامة في جوهرها هي عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضاً في حالة انسجام وتناغم متصالح مع البيئة، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات.
3. حل المشكلات المجتمعية الماثلة أو المتوقعة في إطار يؤمن إرادة المجتمع ويصون حقوق الفرد والجماعة ويحقق التكامل والتمازج العضوي بين الأنساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة ومقوماتها البيئية.

¹ حسن أببشر الطيب، الدولة العصرية - دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر، مصر، 2000، ص 31.

يمكن تصنيف أنواع السياسات العامة على ضوء الأهداف الكبرى التي تقوم عليها علاقات الدولة أو الحكومة مع مجتمعيها الداخلي ومع المحيط الخارجي كما يلي¹:

1. السياسات العامة المتخذة لأجل الحفاظ على نمو وتطوير المجالات الاقتصادية: حيث أن غالبية الدول تواجه القضايا الهامة المرتبطة بالنمو والتقدم الاقتصادي وتُفرد لها حيزاً كبيراً في سياساتها العامة نظراً لحاجتها إلى الخدمات والمواد الأولية ونظراً لندرة الموارد الاقتصادية، وبالتالي فإن الحكومة تقوم بدراسة إمكانية الإنتاج وإيجاد معايير مناسبة تتفق مع أكبر مستوى لتوفير السلع والخدمات للمواطنين في ظل النمو الديموغرافي. إلى جانب حساب كيفية تأمين الحاجات الأساسية من أكل ولباس وسكن وأمن ورعاية صحية وتعليمية، وهذا كله يستدعي معدلات عالية من النمو الاقتصادي والعمل على تشجيع وجذب الاستثمارات وتطوير عمليات التجارة والحصول على المعونات اللازمة والسعي نحو زيادة الإنتاج والسيطرة على ظاهرة التضخم والبطالة.
2. السياسات العامة المتخذة لأجل تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمواطنين: حيث تسعى الحكومة نحو تحسين المستوى المعيشي للمجتمع وهو ما يتطلب وجود سياسات الدعم الاقتصادي الكافي والحرص على تأمين وضمان الظروف المعيشية الأفضل من حيث القدرة على توفير الصحة والتعليم والنقل والاتصالات والخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل في ظل تحسين الوضع البيئي.
3. السياسات العامة المتخذة لأجل الحفاظ على الأمن الوطني: حيث أن تحقيق السياسات العامة لأهدافها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي يرتبط مباشرة بدرجة نجاح السياسات العامة الكفيلة بضمان وتحقيق الأمن الوطني من خلال قدرتها على العمل لتوفير نجاح النمو الاقتصادي والعمل على توفير نجاح تحسين الوضع الاجتماعي. كذلك فلا بد من اتخاذ السياسات العامة التي تعمل على بناء القوة العسكرية النظامية ومدها بالوسائل والمعدات والتجهيزات المتطورة.

كما تتجلى منطلقات السياسة العامة في العمل على الحفاظ على الهوية الحضارية التي تتضمن أبعاد السيادة والاستقلالية للدولة والمجتمع، بالإضافة إلى السياسات العامة المختصة بمواصلة استمرارية التنمية وخلق الاستثمار التنموي المؤدي إلى رفع كفاءة

¹ فهي خليفة المهداوي، السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001، ص 71.

الخدمات والمنتجات وتعزيز البنى الارتكازية للدولة والمجتمع وتلبية مختلف الحاجات المستقبلية للأجيال ووضع سيناريوهات بديلة لمواكبة التغيرات والتطلعات من خلال الاستعداد للتعامل معها في إطار المتاح من الإمكانيات، وكذلك السياسات الرامية إلى البحث عن المصادر البديلة للثروات والطاقات وكيفية الاستفادة السليمة من الثروات الوطنية، وخلق الخيارات الجديدة في التصنيع والاكتفاء الذاتي للتحصّن من التأثيرات والضغوط الخارجية؛ وهو ما يتطلب الترابط والتفاعل بين أنواع السياسات العامة واستدامة العلاقات ذات التأثير المتبادل.

ثانيا: التنمية المستدامة أهم مداخل السياسات العامة العالمية

جاء الحديث عن التنمية المستدامة كمحاولة لمواجهة مشاكل التدهور البيئي الذي من بين أهم مسبباته هي السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة حيث أهملت التوليف بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وغيرها والتي اصطلح عليها في أدب النمو الاقتصادي باسم "ظروف التنمية".

ويعتبر الحديث عن التنمية المستدامة منقوصا إذا اقتصر على الأبعاد البيئية؛ بل يجب أن يكون شاملا للأسباب التي أدت إلى فشل عملية التنمية والذي تؤكد الأوضاع المتردية المتعلقة بالصحة والتعليم ومستوى المعيشة وغيرها والتي تعتب في مجملها من أهداف السياسات العامة للدول.

ويعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية (ستوكهولم 1972) بداية اهتمام العالم بموضوع التنمية المستدامة، تم من خلاله الاعتراف بالحقوق السيادية للدول في استغلال مواردها وفق سياساتها البيئية الخاصة مع الطلب منها استغلال مواردها مع ضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة وحماية الموارد الطبيعية من خلال التخطيط الحذر لصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة. ولتوضيح الرؤى الجديدة تم توجيه الدول نحو تبني مقاربة متكاملة ومتناسقة لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة. وقد كان مؤتمر ستوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة غير المتجددة. كما أنه حدد العلاقة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة والتي تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت ولأول مرة مفهوم "التنمية المستدامة" الذي ظهر توظيفه للمرة الأولى عام 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة وكان

الهدف من إنشاءها هو البحث في كيفية مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنيته¹.

كما تضمنت "أجندة 21" كفاءات الربط بين القضايا العالمية والقضايا المحلية وبالإضافة إلى جملة من المبادئ تمحورت حول وظائف ومسؤوليات هيئات الحكم المحلي واعتبرت أن مجموع استجابات هيئات الحكم المحلي هي أكثر الطرائق فعالية لتحويل استراتيجيات الأجندة إلى حقائق؛ ذلك أن التشاور مع المجتمع المحلي ومشاركته يعتبر أحد المبادئ الجوهرية في برامجها.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن نلخص أهم من العوامل التي ساعدت على ظهور هذه "السياسات العامة العالمية" كما يلي²:

1. الدور المتعاظم الذي لعبته في هذا المجال مؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة حيث أصبحت هذه المؤتمرات العالمية أحد قنوات تشكيل النظام العالمي الجديد لأنها وضعت القضايا التي عُقدت من أجلها على سلم أولويات الحكومات على اختلاف أنظمتها وتوجهاتها السياسية.
2. توفر المنظمات الدولية والدول المانحة الدعم المادي لبرامج أكثر من غيرها وهو ما يبرر تحديد هذه المنظمات لأولويات الإنفاق في السياسات العامة في العديد من الدول،
3. إن التوصيات والنصائح التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المقدم؛ تكون على شكل فرض جدول أعمال اقتصادي وسياسي على الدولة يعتبر شرطاً ضرورياً للقبول في المنظومة العالمية.
4. كما شكل قيام المنظمة العالمية للتجارة منعطفاً تاريخياً في مسار توسع العلاقات التجارية الدولية وتشابكه:
5. ضف إلى ذلك تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسية بما يميزها من ضخامة وتنوع في الأنشطة والانتشار الجغرافي والقدرة على تعبئة المدخرات والكفاءات من السوق العالمية.

¹ شايب يمينه، دور الاستثمار في الراس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 50

² نفس المرجع، ص 12.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات العامة للدول

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على صياغة استراتيجية خاصة بالدعم الفعال والمتماusk لتنفيذ جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة تحت مسمى "استراتيجية التعمير والتسريع ودعم السياسات (MAPs)". ويهدف مفهوم التعميم هنا إلى إذكاء الوعي عند الفاعلين ذوي الصلة ومساعدة الحكومات على إنجاز جدول الأعمال على المستويين المحلي والوطني لتحقيق تعميم إدماج جدول الأعمال في خططها واستراتيجياتها وميزانياتها الوطنية. ويركز "التسريع" على مساعدة الحكومات على تسريع وتيرة التقدم على تحقيق المستويات المنشودة من أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير الأدوات التي من شأنها أن تساعد على تحديد القيود الأساسية التي تحول دون التقدم بشكل أسرع مع التركيز على الأهداف الإنمائية في البلد المعني.

يهدف دعم السياسات إلى تقديم الدعم المنسق والمشارك للسياسات في البلدان العاملة على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. حيث يقدم البرنامج الإنمائي حزمة متكاملة من خدمات دعم السياسات التي تتوافق مع أولوياته في البرمجة. وتشمل هذه الخدمات تدابير الحد من الفقر والنمو الشامل والعمالة المنتجة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة العامة والحصول على الماء والتخفيف من آثار التغير المناخي والتأقلم معه والحصول على الطاقة المستدامة والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البرية وإدارة شؤون المياه والبحار وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.

يشهد العالم الكثير من التحولات والتغيرات والتطورات التي تدور في فلك العولمة التي ينظر إليها معارضوها على أنها تهديد للهوية الوطنية والاستقلال الاقتصادي ويتفقون مع مؤيديها على أنها عبارة عن نتاج لعوامل اقتصادية وسياسية وغيرها كثيرة ومتداخلة ومتشابكة، ودون إنكار لأهمية العوامل الأخرى فإن الجانب الاقتصادي يطرح تساؤلات تتزايد أهميتها ومن بينها ذلك التساؤل حول دور الدولة ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ظل تنامي أدوار وأدوات مؤسسات العولمة وظهور مصطلحات جديدة مثل الحكومة العالمية والسياسة العامة العالمية وكذلك بفعل ثورة الاعلام والاتصال التي من نتائجها الحديث عن تلاشي الحدود السياسية.

وضمن نفس السياق يشهد العالم الكثير من الفعاليات التي تدرس وتناقش وتتفق على خطورة ما تواجهه البشرية من مشكلات أهمها التلوث البيئي، إلا أن الاختلاف يظهر في أسباب هذه المشكلات حيث لم يتم الإتفاق على أنها نتيجة السياسة الصناعية التي لا تزال تستنزف الطبيعة بحجة السعي في تحقيق التنمية والتي من نتائجها توسُّع الفجوة بين الشمال والجنوب وغياب العدالة الاجتماعية على المستوى العالمي والتدهور البيئي الذي ينبئ بكارثة عالمية.

إن تعثر الأنظمة الاقتصادية في تحقيق التوازن بين مقتضيات النشاط الاقتصادي ومتطلبات الحياة الاجتماعية لم يعد يحتاج إلى دليل بعد أن ارتفعت أصوات المفكرين والعلماء والسياسيين الغربيين - على وجه الخصوص - تنادي بضرورة إنشاء إطار جديد للتنمية يراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمعات المختلفة ضمن السياق العالمي.

النتائج :

توصلنا من خلال هذه الدراسة النقدية إلى تسجيل النتائج التالية:

1. إن الحديث عن الاقتصاد العالمي لا يلغي وجود الاقتصاد الوطني كما أنه لا يعني أن جميع الاقتصادات الوطنية تشارك في بناء الاقتصاد العالمي بنسب متساوية؛ إذ تختلف هته النسب باختلاف موقع الاقتصاد في سلم الاقتصاديات بين متقدم ومتأخر وحتى بين متقدم ومتقدم جداً.

2. إن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ماهي إلا نتيجة لأثر التبعية السياسية حيث لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين مسيطر (الدول المتقدمة) وتابع (الدول النامية).

3. لقد أغفلت الدول النامية عامة والعربية خاصة في رسمها لسياسات التنمية ضرورة التكامل فيما بينها والأخذ بالمقومات والظروف والخصوصية المحلية؛ فعملت من خلال ذلك على تقبيد الإرادة الوطنية وعلى شل قدرتها على رسم السياسات الملائمة لها، وأبعد من ذلك فقد ساهمت في تحقيق الاستراتيجية العالمية لتوسيع نفوذ النظام الرأسمالي على المستوى العالمي.

في الأخير نقول أن التحديات التي تفرضها متغيرات الفروق الاقتصادية بين الدول بالإضافة إلى العولة تفوق الفرص التي يمكن أن تتيحها برامج حماية البيئة في الدول المتخلفة؛ فبينما ينحصر انشغال الدول المتقدمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسة بيئية تعمل على تغيير أنماط الاستهلاك السائدة فإن على الدول المتخلفة أن تبذل جهداً مضاعفاً لتواجه معادلة صعبة، أطرافها محاربة الفقر وحماية البيئة حيث لا بد من الأخذ بعين الاعتبار من هم بحاجة إلى دور الدولة وهو ما قصد به ضرورة أن تصاغ السياسة العامة انطلاقاً من الوضع المحلي دون إنكار حتمية الأخذ بعين الاعتبار المعطيات العالمية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر- من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، العدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
2. حسن أبّشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر، مصر، 2000.
3. فهمي خليفة المهداوي، السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001.

ثانياً الرسائل والأطروحات:

أ. أطروحات:

4. شايب يمينة، دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016.

ب. مذكرات الماجستير:

5. خفاش نبيلة، دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.

6. شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2004.

ثالثاً: المجالات

7. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2015، المجلد 52، العدد 2

رابعاً: المواقع الإلكترونية

8. موقع الأمم المتحدة <https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-ix/index.html>

9. موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

<https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html>

10. موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة- https://unctad.org/system/files/official-document/ares70d1_ar.pdf

11. أحمد محيو، https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga_3201/ga_3201_a.pdf